دشن خدمة «ساهم في التشريع» على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة

الغانم: البرلمان والتجربة الديمقراطية لم يكونا يوماً سبباً في تعطل التنمية

■ قاعة المحكمة الصورية صرح علمي جديد لتخريج أجيال من القانونيين والدستوريين

مرزوق الغانم متحدثا خلال تدشين خدمة ساهم في التشريع

الغانم خلال افتتاح قاعة المحكمة الصورية (تصوير: صالح محمد)

■ نسعى إلى توسيع المشاركة الشعبية لإبداء الرأي والملاحظات لممثلي الأمة

قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان مجلس الامة والتجربة الديمقراطية لم يكونا يوما سببا في تعطل التنمية «كما يدعي البعض» مبينا ان بعض الممارسات السياسية «قد تكون هي سبب تعطلها وليس السلطة التشريعية».

جاء ذلك في كلمة للرئيس الغانم القاها أمس، بمناسبة افتتاح قاعة المحكمة الصورية في مبنى كلية القانون الكويتية العالمية ضمن فعاليات مؤتمر «المتغيرات القانونية المعاصرة في الوطن العربي» المقام حاليا تحت رعاية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

واشار الغانم الى ان افتتاح هذه القاعة له من الدلالات الشيء الكثير وخصوصا في هذا الوقت «ونحن في امس الحاجة للاستفادة والاقتداء بجيل الاباء والرواد ممن صنعوا وسطروا التاريخ بثوابتهم ومبادئهم وللالتزام بالدستور نصا وروحا والاستفادة من التجربة الثرية التي خاضها المؤسسون الاوائل لنقوي ممارستنا السياسية التي اعتقد انه جانبها الصواب في السنوات الاخيرة».

واعرب عن سعادته بافتتاح هذا الصرح العلمي الذي يشرف عليه عدد من الاكاديميين المختصين الذين سيخرجون الاجيال القادمة من المختصين في المجالات القانونية والدستورية ليكونوا مصادر للعلم في بلدنا الحبيب».

واضاف ان الدستور الكويتي يتميز بوضوح نصوصه «ومع وجود الخبراء الدستوريين فانه واجب علينا ان نسترشد بآرائهم بالاضافة الى المرجعية الاساسية وهي المحكمة الدستورية» منتقدا من يريد ان يفسر الدستور على اهوائه ومزاجه «وخصوصا في ظل وجود هذه الصروح الاكاديمية التي تعد الحصن الحصين لدستورنا ومستقبلنا باذن الله».

بدوره، قال رئيس مجلس الامناء في كلية القانون الكويتية العالمية الدكتور بدر الخليفة ان انشاء الكلية «كان حلما يراودنا لتهيئة جيل من ابناء الكويت من الشباب والشابات يكونون مسلحين باجازة جامعية بعلم القانون لخدمة هذا الوطن المعطاء ورد الجميل له وتحقق بفضل جهود الاخوة والاخوات الذين عملوا بجد واجتهاد لافتتاح الكلية».

واشار الخليفة الى ان لهذه القاعة دلالات كثيرة لدى ابناء الشعب الكويتي الذين يعتبرون وجود الديمقراطية ومجلس منتخب مصدر فخر لهم «مما جعلنا ان نستوحي هذه القاعة من القاعة الرئيسية لمجلس الامة التاسيسي لانشاء قاعة المحكمة الصورية لعمل البرامج التدريبية لطلبة الكلية».

يذكر ان ادارة الكلية حرصت على أن تكون هذه القاعة بمنزلة حفاظ على التراث الدستوري والقانوني الكويتي حيث تميزت «قاعة المحكمة الصورية» بتصميم يتطابق مع تصميم قاعة المجلس التاسيسي الذي تم فيه اعداد ومناقشة وصياغة دستور الكويت الحالي الذي أقر في عام 1961.

وتمثل القاعة احد أهم المرافق التي تتميز بها كلية القانون الكويتية العالمية حيث يستفاد منها لتدريب الطلبة على المرافعات اضافة الى أنها أشبه بمجلس أمة مصغر يتدرب فيه الطلبة على ممارسة الحياة البرلمانية اضافة الى اقامة الفعاليات والانشطة التي تهم أعضاء هيئة التدريس وطلبة الكلية.

وتزينت القاعة بالعديد من الصور التي تعود لتلك الفترة ومن بينها صورة تسلم سمو امير البلاد الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح نسخة الدستور من رئيس المجلس التأسيسي عبداللطيف محمد الغانم وصورة توقيع الأمير الراحل على أول نسخة من الدستور.

من ناحية أخرى، دشن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خدمة «ساهم في التشريع» على الموقع الالكتروني لمجلس الامة التي تتيح للمواطنين المساهمة في ابداء ارائهم في المقترحات والمشاريع بقوانين المدرجة على لجان المجلس.

وقال الغانم خلال تدشينه الخدمة انها تعد احدى الاليات التي ستساهم بشكل كبير في توسيع المشاركة الشعبية لابداء الراي والملاحظات لممثلي الامة مبينا «انه منذ بداية الفصل التشريعي لهذا المجلس ونحن نتحدث عن توسيع المشاركة الشعبية من الشعب الى بيت الشعب وان تصل اراؤه وملاحظاته وان يكون لها انعكاس في قاعة عبد الله السالم».

واضاف اننا بدانا باستطلاع الراي الذي ساهم في توحيد رؤى اعضاء المجلس ثم بدانا بالجولات الميدانية التي عززت من الدور الرقابي ووصول المعلومة الصحيحة لنواب المجلس موضحا «اننا اليوم ندشن خدمة ساهم في التشريع حتى يكون النواب قريبين من المواطنين».

وبين الغانم ان خدمة ساهم في التشريع هي رسالة موجهة الى المواطن ودعوة لمشاركة الشعب في قرارات مجلس الامة عن طريق ايصال رايه لنواب المجلس.

ودعا الى وجود بوابة الكترونية تشريعية يوصل من خلالها المواطن رايه الى اللجنة المختصة سواء كان داخل البلاد او خارجها مبينا ان المواطن يستطيع ان يدخل الى موقع مجلس الامة ويختار خدمة ساهم في التشريع ثم يدخل على اللجنة المتخصصة ثم يختار القانون ويقرأه ويبدي رايه وملاحظاته عليه.

واوضح ان الامانة العامة ستاخذ كل هذه الاراء وستوصلها الى رئيس ومقرر اللجنة ثم يستطيع رئيس ومقرر اللجنة ان يعرض هذه الاراء على بقية اعضاء اللجنة لافتا ان البعض يستصعب حضوره الى اللجنة ويستطيع الان ان يبدي رايه في دقائق وبسهولة ويسر.

واعتبر ان هذا الامر سيثري التجربة الديمقراطية ويعزز من المشاركة الشعبية ويوصل وجهات نظر كثيرة في الوقت المناسبة دون تاخير داعيا المواطنين الى المساهمة بالتعبير عن رايهم وايصاله الى اللجان المعنية «لنعيد الكويت كما كانت ونعوض الفترة التي تاخرنا فيها فهي واجب وطني على كل صاحب راي بان لايبخل بارائه على اخوانه اعضاء المجلس».

وعن الخدمة الجديدة وحلولها بديلا لاستطلاعات الراي التي قام بها المجلس في بداية دور الانعقاد افاد بانها ليست بديلا لاستطلاعات الراي بل هي مكمل لها وكل اضافة نضيفها في عملية تسريع وتسهيل في التواصل بين المواطنين وممثليهم ستساعدنا في الوصول للهدف الذي نريد وهو توسيع المشاركة الشعبية في التشريعات التي تهم المواطنين داخل بيت الشعب.

وعن وجود اشكال لائحي بادراج اراء المواطنين في تقارير اللجان قال الغانم ان اراء المواطنين موجودة على الموقع الالكتروني ويمكن الاطلاع عليها وما يذكر في التقرير تحدده اللائحة الداخلية للمجلس موضحا ان ما نريد التركيز عليه هو ان المواطن يستطيع ان يوصل رايه للنواب وان اللجان كانت في السابق تستدعي جهات عدة لاخذ الراي المناسب والان يستطيع اي شخص ان يبدي رايه في اي قانون.

من جانبها استعرضت رئيس قسم المرئي والمسموع والالكتروني في مجلس الامة امل المطوع الخدمة الجديدة في الموقع الالكتروني مبينة ان بامكان اي شخص الدخول الى الموقع «وسيجد خدمة ساهم في التشريع في صدر الموقع ويمكنه اختيار اللجنة المختصة ثم الاقتراح بقانون الموجود على جدول اعمال اللجنة ويبدي رايه وملاحظاته عليه».

من جهتها قالت رئيسة قسم التنسيق والمتابعة لادارة اللجان هناء الهاجري ان الملاحظات والاقتراحات والاراء التي يبديها المواطنون على الاقتراحات والمشاريع بقوانين المدرجة على جدول اعمال اللجنة التي يختارها المواطنون ويتفاعلون معها ستتم طباعتها واحالتها الى رئيس مكتب اللجنة المختصة.

■ الخليفة: إنشاء الكلية كان حلماً يراودنا لتهيئة جيل من الشباب مسلح بعلم القانون

■ المطوع: بإمكان أي شخص اختيار اللجنة المختصة ثم الاقتراح بقانون وإبداء رأيه عليه

رئيس مجلس الأمة استقبل السفير السويسري وهنأ نظراءه في البحرين وكازاخستان وبوتان

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس، السفير السويسري لدى الكويت أتيبان تيفو حيث سلمه دعوة رسمية من نظيره السويسري لزيارة بلاده.

من ناحية أخرى، بعث رئيس مجلس الأمة ببرقيات تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة خليفة بن أحمد الظهراني ورئيس مجلس الشورى علي بن صالح الصالح ورئيس مجلس النواب في جمهورية كازاخستان نورلان نجماتولين ورئيس مجلس الشيوخ قاسيم – جومارت توكاييف ورئيس المجلس الوطني «سيليونغ تشوغد» في مملكة بوتان سونام كينغا ورئيس الجمعية الوطنية «تشوغدو» جيغم زانغبو وذلك بمناسبة الأعياد الوطنية لبلادهم.

في أول بيان له بعد اختياره أميناً عاماً للحركة الدستورية الإسلامية

العليم: أيدينا ممدودة للجميع للتعاون لما فيه مصلحة الكويت

■ «حدس» ستكون أكثر انفتاحاً على الشركاء في الشأن السياسي في المرحلة القادمة

■ تجربتنا مر عليها نجاحات وإخفاقات وندرس تطويرها وتنميتها بما يخدم الوطن

■ الكويت تمر بمرحلة سياسية صعبة تحتاج إلى تعاون الجميع للخروج من الأزمات

■ الفساد داخل المؤسسات وصل إلى مرحلة كبيرة وأصبحت محاربته واجباً وطنياً

محمد العليم

دعا الأمين العام للحركة الدستورية الإسلامية المهندس محمد العليم إلى ضرورة التعاون بين جميع القوى السياسية من أجل الإصلاح السياسي الذي يحقق مصلحة الكويت ، مشيرا إلى أن الحركة الدستورية الإسلامية يدها ممدودة للجميع للتعاون لما في مصلحة الكويت.

وتمنى العليم في مؤتمره الصحافي والذي عقد بالأمس في منطقة الزهراء التوفيق والسداد في المرحلة القيادة للحركة الدستورية الإسلامية، مشيرا إلى أن الحركة عقدت مؤتمرها العام بالأمس وتم انتخاب الأمين العام والأمانة العامة واعتماد اللائحة الأساسية وإستراتيجية الحركة التي تعدها الأمانة العامة، مبينا أن المؤتمر العام بالأمس كان شفافا وكانت مصلحة الكويت حاضرة فيه، وكما عودتنا الحركة الدستورية فإن مصلحة الكويت هي أهم ما تصبو إليه كمؤسسة سياسية تعمل في الشأن الكويتي السياسي .

وتوجه العليم إلى أعضاء المؤتمر العام بالشكر على منحة الثقة، كما توجه بالشكر إلي الأمين العام السابق على ما بذله من جهة خلال فترة توليه منصب الأمين العام، مبينا أن الحركة الدستورية الإسلامية هي كيان مؤسسي، تعمل عن طريق العمل المؤسسي في اتخاذ قراراتها ومجالس قرارها، وتعتمد على الوضوح والعلنية والشفافية في تلك القرارات ، مشيرا إلى أن المرحلة القادمة ستكون الحركة فيها أكثر انفتاحا على الشركاء في الشأن السياسي موضحا أن من أهم الأمور التي تبحثها الحركة في مجالس قراراتها هذه التجربة التي عاشتها الحركة الدستورية الإسلامية على ما يقارب ربع قرن.

وأشار العليم إلى أن هذه التجربة مر عليها نجاحات وإخفاقات، وكان هناك نقاط قوه ونقاط ضعف لهذه التجربة ولكنها تجربة مهمة وثرية أن نطرحها للمجتمع للشراكة عليها، ونتشارك في تطوير هذه التجربة وتنميتها بما يخدم الوطن بيننا وبين الشركاء السياسيين الذي بيننا وبينهم قضاءات مشتركة وتوجه محافظ موجود في البلد ، كما نتعاون مع الجميع بما يخدم مصلحة الكويت وأهل الكويت ، فنعمل على توسيع وتعريض قاعدة هذه التجربة ، ونرحب بمن يحمل نفس الهموم المشتركة لمصلحة الكويت والوطن، ونتعاون لإنضاج هذه التجربة وتطويرها ، وسنكون شركاء بكل ما تحمل الكلمة من معني في الوضوح والشفافية والتعاون والقرار يكون وفق الآليات اللائحية والمؤسسة للحركة .

وأضاف العليم : نحن نعتقد أن الكويت تمر بمرحلة سياسية صعبة تحتاج إلى تعاون الجميع وتضافر الجهود للخروج من هذه الأزمات التي تلد إحداهما الأخرى ، مشيرا إلى أن الأفق السياسي في الكويت يقترب من الانسداد ، وهناك محاولات للإصلاح لكن هذه المحاولات مازالت تحتاج إلى التفاعل والدعم لإيجاد أرضية لمشروع إصلاحي يخدم الكويت وأهلها وكل من يقيم على أرض الكويت .

وبين العليم أن الوضع السياسي الكويتي لا يخفي على أحد فقد مر بمنعطفات قاسية جدا خلال الست سنوات الماضية، تم حل البرلمان ست مرات بالإضافة إلى تغيير عدة حكومات لانستطيع أن نحصيها من كثرة حلها وإعادة تشكيلها، بالإضافة إلى تغيير النظام الانتخابي الذي أصبح أحد أسباب الوضع السياسي بالكويت، مطالبا بضرورة حل هذه الأزمات، مؤكدا على ضرورة حل هذه الأزمات بروح التعاون مع الجميع والتحرك الإصلاحي .

وبين أن أي تجربة إصلاحية لابد لها من تقويم، ولابد من تعزيز النقاط الإيجابية فيها وتجاوز النقاط السلبية وإنضاج الفكرة بطريقة أكبر لخدمة الوطن، مشيرا إلى أنه لابد أن يكون هناك انفراجة قريبة فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستمر الوضع بهذه القسوة فترة كبيرة، فالأزمة دائما ما تخلق الانفراجة، وهذه الانفراجة تحتاج إلى التعاون من الجميع ومن السلطة من خلال وضع مشروع إصلاحي يخدم الوطن والمواطنين .

وقال العليم إن الفساد وصل إلى مرحلة كبيرة ، فقد أصبحت محاربته واجبا وطنيا على الجميع ، لأن البنية الأساسية التي نتعامل معها تدعم وجود الفساد المالي والإداري والجميع ينشد الإصلاح والإصلاح له مقوماته من خلال تشكيل الحكومة ونهجها فقد قلت الكفاءات ورجال الدولة في تشكيل الحكومات التي لاتبني على برنامج لذا فتشكيل تلك الحكومات يحتاج إلي مراجعة ويجب أن يقوم تشكيل الحكومات على الإنجاز الحقيقي وخطة واضحة ونهج واضح.

وتساءل العليم : حينما يتم حل المجلس مرات متكررة هل هذا الأمر مقصود لذاته أم أنه لإرهاق المواطن ؟ كيف يستقر التشريع وتستقر الرقابة وسط حل المجالس النيابية ؟ مطالبا بضرورة تطوير المؤسسات البرلمانية ولابد من دعم استقلالية القضاء وأن ننتقل إلي دولة المؤسسات أما أن يظل الوضع على ماهو عليه من غياب لدولة المؤسسات ونحن نعيش وسط إقليم حساس فهذا أمر في غاية الخطورة ، وأبسط مثال على ذلك الاتفاق الغربي الأمريكي الإيراني ومشروع إيران التوسعي والذي لايخفي على أحد ، نعم إيران دولة جارة لكن يجب أن يكون هناك احترام متبادل ولكن ما نراه من تدخلات سافرة موجودة على ارض الواقع وقضية سوريا خير دليل .

وأضاف العليم أن الوضع السياسي في الكويت لايرضي أحد ، فهناك من يبحث عن بدائل للنفط فقد ظهر النفط الصخري والنفط الرملي وسط توقعات بانخفاض سعر برميل النفط فماذا نحن فاعلون إلى وصل سعر برميل النفط إلى ثلاثون أو ستون دولار مع عدم وجود مصادر بديله للدخل .

وأشار العليم إلى أن العلاقة الاجتماعية والأخوية مؤشر من مؤشرات المجتمع الكويتي وأساس من أساساته فعلاقتنا مع الأسرة علاقة محمودة ، ويجب أن تستمر ومن المهم تواصلنا معهم ، لكن العلاقة السياسية لابد أن تقوم وفق القانون والدستور ومن أخطأ يجب أن نواجهه ونقول له بانه أخطأ ومن يصيب يجب أن نخبره بذلك ، فالدستور وزع هذه العلاقة في مواده بين دفتي المادة الرابعة والمادة السادسة والذي تؤكد الأولي على أن الحكم في ذرية مبارك الكبير والأخرى تؤكد على أن الأمة مصدر السلطات .

وتابع العليم : نحن كحركة دستورية إسلامية نتمني الاستقرار لبلدنا الكويت ويجب أن يكون هناك حوار وفق الآليات الدستورية والقانونية بما يكفل كرامة الناس وحقوق الإنسان وبما يكفل استقرار وتنمية الكويت والحريات العامة مشيرا إلى أن الحركة الدستورية الإسلامية خطها واضح منذ ما يقارب 25 عاما فالحركة لها مساهمتها في الحكومة والبرلمان وتسعي إلى التعاون مع الجميع بشكل إصلاحي ومؤسسي كما نسعي إلي أن نكون نواة لحزب سياسي قادم وفق القانون والدستور مطالبا بضرورة الدفع بهذا القانون ، فقد أصبح من الضروري أن يكون هناك كيانات سياسية تعمل بشكل واضح ويعلن من هم أفرادها وماهي مصادر تمويلها وماهي مصاريفها أفضل من وجود كيانات لايحكمها القانون.

ووجه العليم رسالة إلى القوي السياسي بضرورة تجاوز الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة للعمل من خلال مشروع إصلاحي لتطوير وتنمية الكويت كما توجه بالشكر إلى أبناء الحركة الدستورية الإسلامية على الثقة التي نالها باختياره أمينا عاما للحركة الدستورية الإسلامية في دورتها الجديدة .

وقال العليم : نحن شركاء مع الكتل والشخصيات الوطنية الموجودة في الساحة السياسية ونتعاون معها للعمل في الإصلاح السياسي الذي يحقق مصلحة الكويت مطالبا بضرورة تجاوز السلبيات وتعزيز الايجابيات مشيرا إلى أن الحركة لمست جدية من الشركاء في المعارضة الإصلاحية إلى إيجاد آلية من الممكن أن تحقق النجاح والتنمية والاستقرار السياسي في الفترة القادمة

واختتم العليم قائلا: اتمني من الجميع التعاون وأؤكد على أن يدنا ممدودة للجميع للتعاون والحوار لتحقيق ما فيه خير للكويت وأهلها.

عسكر يطالب بزيادة مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية كل 3 سنوات

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا لتعديل بعض أحكام القانون رقم «25» لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التامينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية.

وقال عسكر في اقتراحه إن القانون رقم «25» لسنة 2001 نص بتعديل بعض أحكام قانون التامينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية على إلغاء المادة الرابعة من القانون رقم «49» لسنة 1982 المشار إليه فيما ورد بها في شأن المعاشات التقاعدية، وهي المادة التي كانت تنص على إعادة النظر في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية كل سنتين ، واستعاض عنها بحكم جديد بتحديد مبلغ عشرين دينارا شهريا يضاف إلى المرتبات والمعاشات كل ثلاث سنوات.

وأضاف قائلا: نظرا للزيادة المطردة في الأسعار وارتفاع معدلات التضخم ونفقات المعيشة ، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في المرتبات والمعاشات بصورة دورية ليعاد تقييمها بزيادتها على ضوء زيادة نفقات المعيشة ، لذلك نص الاقتراح بقانون المرفق على أن يتم ذلك كل ثلاث سنوات على الأكثر ووفقا للأحكام والقواعد التي يقررها مجلس الوزراء.

الصالح يسأل الأذينة عن الخطة الإسكانية

قدم النائب خليل الصالح سؤالا إلي وزير الاسكان سالم الأذينة حول الخطة الاسكانية للسنوات المالية الحالية والقادمة، جاء نص السؤال كالتالي: نظرا لمسؤولية الهيئة العامة للاسكان من اعداد وتنفيذ للخطط الاسكانية والتنموية العامة وقيامها بالاعباء والمهام الملقاة على عاتقها وما يستلزم منه ايضا القيام بسد احتياجاتها الوظيفية بتعيين الخريجين الجدد او من اصحاب الخبرات الوطنية والكفاءات واصحاب الشهادات المتخصصة فيرجى افادتي بالاتي :

1 – هل تم عرض الخطة الاسكانية للسنوات المالية الحالية والقادمة على مجلس ادارة الهيئة وفي حالة الاجابة بنعم يرجى تزويدي بمحضر الاجتماع مبينا فيه اسماء الاعضاء وتواقيعهم وتاريخ الاجتماع التي تمت فيها الموافقة .

2 – هل تم عرض الخطة الوظيفية للهيئة العامة للاسكان للعام 2013 – 2014 وما يتعلق بها على مجلس الادارة .

وفي حالة الاجابه بنعم يرجى تزويدي بمحضر الاجتماع مبينا فيه اسماء الاعضاء وتواقيعهم وتاريخ الاجتماع .

3 – مدى ملاءمة الخطة الوظيفية مع المشاريع والمهام المناطة بالهيئة.

4 – تزويدي باحتياجات الادارات المختلفه بالهيئة العامة للاسكان للموظفين في مشروع الميزانية 2013–2014

5 – عدد الدرجات الوظيفية التي تم منحها من قبل وزارة المالية للعام المالي الحالي وما هي عدد الشواغر التي تم ترحيلها من العام السابق للسنة المالية الحالية .

6 – تزويدي بالية التعيين بهيئة الاسكان وما يتعلق بها من قرارات لتشكيل اللجان او الفرق الخاصه بالتعيين

7 – تزويدي بقرار تشكيل اللجنة او الفريق المختص لدراسة طلبات التعيين للعام المالي الحالي .

8 – تزويدي بالاعلان المنشور عن الشواغر الوظيفية وتزويدي بالاعلان المنشور بالصحافة ان وجد.

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود
اعلان رقم 2013/94
الاعلان عن طرح الممارسة رقم 2014/2013/13
توريد وتركيب وتشغيل طابعات وماسحات ضوئية لبلدية الكويت
تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم 2014/2013/13 توريد وتركيب وتشغيل طابعات وماسحات ضوئية طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة اعلاه والتي يمكن الحصول عليها من من ادارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات)مبنى البلدية الرئيسي (المبنى الاوسط) الدور الرابع وذلك مقابل طوابع مالية بقيمة 50 د.ك (خمسون دينارا فقط لاغير) غير قابلة للرد .علما بأن أخر موعد لايداع العطاءات في الصندوق المخصص بادارة المناقصات والعقود ببلدية الكويت الرئيسية – مبنى الوزير – الدور السابع هو في تمام الساعه الثانية عشره من ظهر يوم الأثنين الموافق 2013/12/30 للاستفسار تلفون 22401044 . وتسري العطاءات لمدة (90) تسعون يوما من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها ولا تقل قيمة الكفاله الأولية عن 2% (اثنان بالمائة) من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق أو كفالة مصرفيه لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء علما بأن الممارسة غير قابلة للتجزئة .
مدير عام البلدية